أثر قوانين التأميم الاشتراكية على القطاعين التجاري والصناعي في العراق (1964-1968)

نغم هادي محسن
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية
nagham.h@s.uokerbala.edu.iq

أ.د عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية
Ooday.h@uokerbala.edu.iq

الملخص

اصدر عبد السلام عارف في صبيحة يوم 14 تموز 1964 عدة قوانين امم من خلالها مجموعة من الشركات (الصناعية ، التأمين) ، والمصارف التجارية ، ومن خلالها سيطر القطاع العام على الصناعات الكبرى ، والمهمة في العراق ، فتشكلت المؤسسة الاقتصادية ، والمؤسسة العامة للمصارف ، التي اصبحت المتحكمة بالمؤسسات والشركات والمصارف التي تم تأميمها ، وبموجب هذه القوانين اعاد تنظيم اوضاع بعض الشركات ، اصبح للعمال حصة من الارباح ، والمشاركة في مجالس الادارة، فكان لهذه القوانين تأثير كبير على قطاع التجارة والصناعة .

قسم البحث الى مبحثين تناول المبحث الاول الاسباب التي دفعت عبد السلام عارف الى اصدار قوانين التأميم الاشتراكية ، وتأثير هذه القوانين على قطاع التجارة (العام والخاص) من حيث التجارة الداخلية والخارجية) ، وتطرق المبحث الثاني الى القطاع الصناعي (العام والخاص) ومدى تأثره بهذه القوانين من حيث الانتاج وتوسع المشاريع الصناعية .

الكلمات المفتاحية :- قوانين التأميم الاشتراكية ، قطاع التجارة ، قطاع الصناعة

Abstract

Abdul Salam Aref issued ,on the morning of July 14 , 1964, several laws through which a group of companies (industrial , insurance) and commercial banks took control , and through which the public sector took control of the major and important industries in Iraq

Under these laws , he reorganized the conditions of some companies ,some companies ,so the profits and participation in the boards of directors . These laws had a great impact on the trade and industry sector .The research was divided into sections . The first topic dealt with the impact of nationalization laws on the trade sector (public and private) in terms of internal and external trade .The second topic dealt with the industrial sector (public and private) and its impact on these laws in terms of production and expansion of industrial projects.

المبحث الاول : اسباب اصدار قوانين التأميم الاشتراكي واثرها على القطاع التجاري

اولاً : اسباب اصدار قوانين التأميم

كان لإصدار قوانين التأميم الاشتراكية اسباب ودوافع داخلية وخارجية وهي :-

1- الاسباب الداخلية

تمثلت هذه الأسباب بوجود شخصيتين كان لهما الدور الابرز في اقناع الرئيس عبد السلام عارف في تبني اصدار هذه القرارات ، الى جانب رغبته في تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ،وهما طاهر يحيى[1]

الذي تولى رئاسة الحكومة، والذي كان مؤمنا بالوحدة العربية ،وقد بارك له جمال عبد الناصر تولية هذا المنصب[2]. لذلك قدم استقالة حكومته الاولى لوجود بعض الوزراء المعارضين لتوجههُ الاشتراكي، وشكل وزارته الثانية في ليلة 17-18 حزيران 1964 لتحقيق التناغم بين الاقتصاد العراقي والمصري، فكان اهم انجاز حققته وزارته هي القوانين الاشتراكية[3].

اما الشخصية الثانية هو خير الدين حسيب[4]محافظ البنك المركزي الذي كان لهُ دوراً كبيراً في تحقيق التحول الاشتراكي، فقد بدأ خير الدين حسيب بدراسة تأميم البنوك والشركات منذ حكم البعث عام 1963 لكن اضطراب الاوضاع ،والصراع بين اعضاء الحزب عرقل تقديم هذه الدراسة للسلطة أنذاك ،اهتم خير الدين بتجربة الجمهورية العربية المتحدة ، حتى انه منح قرضاً مالياً لها اثناء تولية منصب محافظ البنك المركزي العراقي[5] ،حيث امن لها (5,5)مليون دينار من البنك المركزي العراقي ووضعه تحت تصرفها ، عندما احتاجت الى رصيد من العملة الصعبة ، ولم يطالب العراق بها حتى تسلم عبد الرحمن البزاز[6] رئاسة الحكومة عام 1965 [7] ، وقد نجح في اقناع رئيس الحكومة طاهر يحيى ، ورئيس الجمهورية عبد السلام عارف ، وعندما سُئلَ خير الدين عن كيفية اقناعه للرئيس قال "قلت للرئيس ان التاريخ حين يذكر رجال الحكم في العالم انما يذكرهم بالنسبة لمنجزاتهم دونما اي اعتبار لمدة حكمهم وان تحقيق الوحدة العربية على اساس الاشتراكية هو وحده الذي يضمن لك مكانة لائقة في التاريخ" [8].

بعد تأكيد خير الدين للرئيس عبد السلام عارف على اهمية الاشتراكية لتحقيق التنمية في العراق ،والتي تتفق مع اشتراكية عبد الناصر، شكل الرئيس عبد السلام عارف لجنة وزارية سرية برئاسة خير الدين حسيب وعضوية كل من وزير الاقتصاد عبد العزيز الحافظ [9]، ووزير المالية محمد جواد العبوسي[10]، عملت هذه اللجنة دون علم باقي الوزراء لمدة شهر[11] .

عقد اجتماع مشترك مع مجلس الوزراء لبحث القرارات الاشتراكية ،وكان مدير البنك المركزي خير الدين حسيب يجيب على اسئلة الحاضرين ،واستمر هذا الاجتماع حتى الصباح ووافق الجميع على القرارات الاشتراكية ماعدا رشيد مصلح[12]، ولعل سبب رفضه يعود الى علاقاته الجيدة مع التجار[13]، وقد وضح رشيد مصلح سبب رفضة لقوانين التأميم الاشتراكية في رسالة الاستقالة من وزارة المواصلات التي قدمها الى عبد السلام عارف في 1 كانون الاول 1965 فقال " ذلك العمل سيجلب الخراب الى اقتصاد العراق ،لان عملية التأميم سترهب عدداً من التجار العراقيين وتجعلهم يعادون الحكومة ، اضافة الى تهريب اموالهم الى الخارج ،وهذا العمل يؤدي الى بلبلة في الوضع العام وفوضى في السوق العراقية .وفي نفس الوقت يؤدي الى وقوف قطاع كبير من المواطنين ضد الحكومة الوطنية . وموقفهم هذا يقربهم من العناصر المجرمة التي تعمل ضدنا في الخفاء . وقد يؤدي هذا التقارب الى تحالف من شأنه التآمر ضد ثورة تشرين المباركة وحينما تركت الوزارة قررت ان اجس نبض الشعب بشأن القرارات التي سُميت اشتراكية (ظلماً وعدواناً على الاشتراكية نفسها) فوجدت ان كل الشعب ضدها واذكر انني في اللقاءات والزيارات والمناسبات التي التقيت فيها بسيادتكم اوضحت لكم رأي بصراحة"[14] .

كانت هناك ايضاً اسباب اقتصادية ، فقد ذكر خير الدين حسيب في التقرير الذي قدمة في 16 تموز 1965 ان من الاسباب التي دعت لاتخاذ هذه القرارات هو ان اصحاب رؤوس الاموال كانوا يستثمرون الاموال بما يخدم مصالحهم، وكذلك ازدياد المنافسة بينهم ،وميلهم الى المغامرة لتحقيق الربح ،والذي نتج عنه اضعاف المكانة المالية لبعض المصارف، واستغلال الشركات الاهلية للمستهلك ،وقيام اصحاب رأس المال بتهريب الاموال الى الخارج ،وزيادة نفوذ فئة اجتماعية، ومحاولتهم التدخل في سياسة البلاد، وتوجيهها حسب مصالحهم[15].وهذه بمثابة وسيلة اقناع على الرغم من ابتعادها عن الحقيقة.

2 - الاسباب الخارجية

عادت العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة الى طبيعتها بعد ثورة ٨ شباط 1963، اذ تم توقيع اتفاقية الوحدة في 17 نيسان 1963[16]بين البلدين ، وتعززت هذه العلاقة بعد ثورة 18 تشرين الثاني 1963،واعتبر عام 1964 العصر الذهبي لهذه العلاقة [17] .

رحب جمال عبد الناصر بهذه الثورة اي ثورة 18تشرين الثاني 1963 التي خلصت العراق من حكم البعث، لاعتقاده ان العراق بدون البعث سيحقق تقارباً اكبر مع مصر فتم تعيين اول سفير للجمهورية العربية المتحدة في بغداد بعد الثورة وهو شكري صالح ، بالمقابل نجد عبد السلام عارف يشيد، ويشكر جمال عبد الناصر في خطاب القاه عند زيارته للقاهرة ، وحضي عبد السلام عارف بمكانة مهمة عند جمال عبدالناصر، فقد توسط لدى الاخير للأفراج عن سيد قطب الداعية الاسلامي المتهم بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر من السجن[18].

تم الاتفاق بعد الزيارة التي قام بها عبد السلام الى الجمهورية العربية المتحدة في كانون الثاني 1963، على تنسيق عمل الاجهزة الدستورية بين البلدين ،فتم صياغة دستور مؤقت للعراق من قبل لجنة من الحقوقيين مكون من 106 مادة موزعه على ستة ابواب وكان الكثير من مواد هذا الدستور مطابقة للدستور المصري وبه نفحات اشتراكية[19]. صدر الدستور المؤقت في 3ايار 1964، ونص على أن "العراق دولة ديمقراطية **اشتراكية** تستمد ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الاسلام " وقد اكد الدستور في المجال الاقتصادي على " **عصمة الملكية الخاصة وعدم المصادرة الا لأغراض المنفعة العامة على ان تقترن المصادرة بتعويض عادل** "[20]، وهنا اتجاه صريح نحو الاشتراكية في العراق .

اشترط عبد الناصر على اي دولة تريد الوحدة مع مصر بالتحول الاشتراكي ، لذلك طلب من عبد السلام عارف خلال لقاء جمعهم في القاهرة في كانون الثاني 1963 بتطبيق الاشتراكية في العراق ، وافق عبد السلام عارف على تبني الاشتراكية بضغط من جمال عبد الناصر لتحقيق الوحدة من جهة، و تفاؤله بما سيحققه النظام الاشتراكي من منافع اقتصادية للعراق من جهة اخرى[21].

ثانياً : القطاع التجاري

شملت قوانين التأميم[22] ثلاث شركات تجارية كبرى[23] ، هي (الشركة الافريقية العراقية، شركة المخازن العراقية والشركة العامة العراقية للاستيراد والتصدير "كتانة") ،عملت هذه الشركات بالاستيراد المنوع لاسيما بضائع الاستهلاك البرجوازية من سيارات وأدوات كهربائية، كما انها احتكرت استيراد وبيع المنتجات وبضائع الشركات الأجنبية مقابل عمولة خاصة اذ انها تقوم بتصريف هذه البضائع اما عن طريق تجار المفرد او مخازنها الخاصة[24].

بموجب قانون رقم 98 سنة1964 تم تأسيس (المؤسسة العامة للتجارة) والتي كان الهدف من تأسيسها تحقيق العدالة في التوزيع وتطبيق الاشتراكية . وكانت تقوم بالمهام التالية :

1- عمليات استيراد وتصدير البضائع بما يحقق الفائدة الكبرى للعراق .
2- تنظيم العمليات التجارية من خلال التنسيق مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.
3- العمل على خفض أسعار المواد او تثبيتها بما ينسجم مع دخول الفئات المختلفة للناس وتوجيهات الأنشطة الاقتصادية .
4- تشترك في عقد وتنفيذ الاتفاقيات التجارية وإقامة شركات تجارية جديدة وفتح الفروع للمراكز التجارية .

احتلت هذه المؤسسة الصدارة من بين مؤسسات القطاع العام من حيث حجم الاستيراد[25].

اصدرت الحكومة على أثر قوانين التأميم مجموعة من القوانين كان الهدف منها هو التخلص من الاستغلال ،والاحتكار ،وتقليص الفوارق بين طبقات الشعب من خلال توفير السلع الاستهلاكية المهمة لحياة الناس بأسعار تتلاءم مع مستوى الدخل هذه القوانين هي[26]:

1-أصدرت لجنة التمويل العليا في 8 اب 1964 قرار بحصر استيراد الشاي بمصلحة المبايعات الحكومية والسيطرة على كافة الكميات الموجودة في الجمارك ومخازن الميناء والسكك العائدة للمستوردين، ويعود السبب وراء اصدار هذا القرار هو التلاعب الحاصل في عمليات استيراد الشاي، ورفع أسعاره لتهريب العملة عن طريق استيراده بأكثر من كلفتة الحقيقية والتلاعب بالإجازات

٢-حصر استيراد الادوية والمواد الكيمياوية والصيدلانية والمستحضرات الطبية والبيطرية والحبوب واطعمة الاطفال ، وحليب الأطفال وأدوات الاسنان والضمادات والآلات الجراحية ،والسموم التي تستعمل لمكافحة الآفات الزراعية والاسمدة الكيمياوية بدءاً من١١اب١٩٦٤بأحدى شركات القطاع العام ، وهي الشركة العامة لاستيراد وتوزيع الادوية والمواد الكيمياوية التابعة (للمؤسسة العامة للتجارة)[27] .

٣-حصر استيراد السيارات بأنواعها المختلفة بالمؤسسة العامة للتجارة بدءً من ٣١اب١٩٦٤ ،وقد علل وزير الاقتصاد اتخاذ هذا القرار الى تلاعب الشركات في أسعار السيارات المستوردة ،ايضاً ان قيمة ما يستورده العراق من السيارات الخاصة الصالون فقط عدا الأنواع الأخرى يبلغ سنوياً (١١ مليون دينار)، وقد رأت الحكومة الاستفادة من هذا المبلغ لخدمة الاقتصاد الوطني اذ ان عملية التحول الاشتراكي لا تنسجم مع ترك مثل هذا المبلغ بأيدي افراد قلة لا سيما ان الأرباح التي تحققها هذه الشركات لا تتناسب مع الخدمات التي تقدمها إضافة الى فائدة توفير العملات الأجنبية[28].

سيطر القطاع العام في قطاع التجارة على ٤٠٪ من الاستيرادات ، وبقي محدود في الصادرات والتجارة الداخلية فقد بلغ راس المال العامل في التجارة عام ١٩٦٤ (١،٣ مليون دينار)، تكمن أهمية قرارات تموز في حصر استيراد السلع المهمة بالقطاع العام ، والسيطرة على القطاع الخاص ، وفرض القيود علية ،وقد برر خير الدين حسيب[29] رئيس المؤسسة الاقتصادية بالوكالة ان الهدف من هذه القرارات هو سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج الرئيسية ، ومع ذلك فقد تعرضت هذه القرارات الى الانتقاد لعدم شمول قطاع النفط الأجنبي[30] .

اشار خالد الشاوي رئيس المؤسسة العامة للتجارة آنذاك بأن المؤسسة لديها برامج لتوسيع نشاطها ، من خلال زيادة الاستثمار في المشاريع التابعة لها ، و انشاء عدد من المخازن ، وزيادة مقايضة البضائع العراقية بالبضائع الأجنبية ، وزيادة صادرات الاسمنت، وصرح ايضاً بأن الإحصائيات الأخيرة تُشير الى انخفاض أسعار المواد الضرورية بنسبة تتراوح من ٢٠-٢٥٪ هذا بالنسبة للمواد التي توفرها مصلحة المبيعات الحكومية مما ساعد على توفير دينارين و٦٠٠ فلس لكل عائلة مكونة من خمس افراد في حالة قيام هذه العائلة بالشراء من وكلاء مصلحة المبيعات الحكومية[31].

الحقت بموجب قانون رقم٦٦ لسنة ١٩٦٥ عدد من المنشآت الحكومية بالمؤسسة العامة للتجارة وهي:-

1- مصلحة المبيعات الحكومية[32]
تأسست عام ١٩٥٩ ،والحقت بعد صدور قوانين التأميم الاشتراكية بالمؤسسة العامة للتجارة واختصت باستيراد السلع (الشاي، السكر، معجون الطماطم والجوت) وسلع أخرى، الى جانب القطاع الخاص ، ايضاً تتولى التسويق الداخلي فتقوم بإيصال البضائع الى المستهلكين عن طريق وكلائها، وقد بلغ مجموع مبيعاتها سنة ١٩٦٧ (٢٧،٠٩٢ مليون دينار).

2- الشركة الافريقية العراقية التجارية
شركة بريطانية في الأصل كانت تسمى (الشركة الافريقية الشرقية المحدودة) مركزها في لندن عام ١٩٦٠ عرفت هذهِ الشركة (بالشركة الافريقية العراقية التجارية المساهمة) ،وبلغ رأس مالها (٢٥٠ ألف دينار) حصة المواطنين العراقيين بلغت فيها ٥١٪ ،اما الشركة القديمة فبلغت حصتها ٤٩٪ . بعد تأميم هذهِ الشركة أصبحت تابعة للمؤسسة العامة للتجارة واختصت باستيراد السلع (الإطارات، البطاريات، الانابيب، الطباخات، الغسالات، السخانات، التلفزيونات، الراديو، الثلاجات، المصاعد الكهربائية، الأجهزة الطبية والمواد الشعاعية)، كما انها كانت تستورد سلع أخرى الى جانب القطاع الخاص ، وتقوم بتجهيز وكلائها الذين بلغ عددهم عام ١٩٦٧ (٦٢٠) وكيل من خلال فروعها في بغداد، الموصل والبصرة وكان مجموع مبيعاتها سنة ١٩٦٧ (٤،٨٠٢ مليون دينار)[33].

3- الشركة العامة للسيارات
تكونت هذهِ الشركة بعد دمج شركة كتانة وشركة الاستيراد والتوزيع في شركة واحدة، و بلغ رأس مالها عند التأسيس (٦٠٠،٠٠٠دينار) ،ورأسمالها المدفوع (٣٥٤،٠٠٠دينار) ، واحتكرت هذه الشركة عام ١٩٦٥ استيراد وتوزيع السيارات وادواتها الاحتياطية وصيانة السيارات. استوردت السيارات ذات المواصفات الخاصة مثل

الشاحنات والعربات المقطورة وسيارات الإسعاف وسيارات إطفاء الحريق والسيارات الخاصة بخدمات الكهرباء إضافة الى السيارات العادية ، بلغ عدد وكلائها سنة ١٩٦٧ (٣٠٨ وكيل) ، كما بلغ مجموع مبيعاتها (١٠،٩٧٠ مليون دينار) في نفس السنة[34].

4- شركة بيع السمنت
احتكرت هذه الشركة بيع السمنت العراقي في الداخل ، إضافة الى تصديره خارج العراق بلغ مجموع مبيعاتها (٨،٤١١ مليون دينار) سنة ١٩٦٧ منها (٢،٣٤٦ مليون دينار) هو قيمة السمنت المصدر.

5- الشركة العامة للكيمياويات والمواد الزراعية
احتكرت استيراد الأسمدة الكيمياوية والمواد المستعملة للزراعة والصناعة والمبيدات والسموم والآلات الزراعية والبذور ، وتقوم بذلك لصالحها الخاص، او لصالح الحكومة ، وبلغ عدد وكلائها ١٩٠ وكيل وكان مجموع مبيعاتها سنة ١٩٦٧ (٦٠٤ مليون دينار)[35].

وفي الجدول رقم (1) مبيعات منشأة المؤسسة العامة للتجارة خلال سنوات ١٩٦٥-١٩٦٦- ١٩٦٧ [36] .

جدول رقم(1)

المنشاة	١٩٦٥-١٩٦٦		١٩٦٦-١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪
مصلحة المبايعات الحكومية	٢٨٥٠٦	٥٤،٧	٢٧٠٩٢	٥٠،٦
الشركة العامة للسيارات	٨٣٤٩	١٦،٠	١١٣٩٠	٢١،٣
الشركة الافريقية العراقية	٣٣٤٣	٦،٤	٤٧٧٩	٨،٩
شركة المخازن العراقية	٣٥٧٢	٦،٩	١٢٨٢	٢،٤
الشركة العامة للكيمياويات	١٣٦	0،٣	٥٩٨	١،١
مكتب بيع السمنت والمواد الانشائية	٨١٦٩	١٥،٧	٨٤١٢	١٥،٧
المجموع	٥٢٠٧٥	١٠٠	٥٣٥٥٣	١٠٠

نلاحظ من الجدول ان بعض المنشآت حققت نسبة مبيعات مرتفعة مثل الشركة العامة للسيارات والشركة الافريقية العراقية ، وذلك يعود الى احتكار هذه الشركات استيراد المواد و الادوات الاستهلاكية المهمة ومنافستها للقطاع الخاص ، اما البعض الاخر فقد انخفضت مبيعاتها مثل مصلحة المبايعات الحكومية .

بلغت مبيعات المؤسسة العامة للتجارة عام ١٩٦٥ (٥١،١ مليون دينار) ، وقد شكلت مصلحة المبايعات الحكومية نصف مبيعات المؤسسة[37]. اختصت المؤسسة العامة للتجارة في الاشراف والتوجيه على المنشأة التابعة لها وتوفير الظروف الملائمة لتطوير عملها والمهام التي تقوم بها هي :

1- توفير السلع التي احتكرت استيرادها المؤسسة العامة للتجارة بصورة مستمرة من خلال الاشراف على المنشأة التابعة لها وتنفيذها لمنهاج الاستيراد.
2- تقديم اقتراحات تخص سياسة الاستيراد.
3- تحديد أسعار السلع سواء كانت (جملة - مفرد - مستهلك) بما يحقق حماية المستهلك.

4- التأكد من استمرار تدفق السلع من مصادرها الى أماكن استخدامها بأقل كلفة.
5- إزالة أي سبب لشكوى المستهلكين من خلال تحسين الخدمة في مجال التجارة[38].

الحقت المؤسسة العامة للتجارة في ١ كانون الأول سنة ١٩٦٥بوزارة الاقتصاد بموجب قانون رقم ١٦٦،وأصبح لها استقلال اداري ومالي ،وارتبطت بالوزارة ادارياً[39]، و أشار التقرير الذي أصدره (المكتب الدائم لاتحاد الغرف العربية) انهُ في عام ١٩٦٦ سجلت تجارة العراق الخارجية زيادة بلغت (٢٠،٨ مليون دينار) ، حيث بلغت التجارة الخارجية خلال ستة اشهر انتهت في شهر حزيران من سنة ١٩٦٦ (٢٦٢،٦ مليون دينار) مقارنة بعام ١٩٦٥ ،والتي بلغت (٢٤٦,٨ مليون دينار) في المدة ذاتها [40]. للمؤسسة العامة للتجارة دوراً مهماً في تجارة العراق الخارجية (الاستيراد والتصدير) وكان نصيب التجارة الخارجية ذو مساحة واسعة كذلك.

1.التجارة الخارجية

انتعشت تجارة الاستيراد على اثر قوانين التأميم ،فقد ارتفعت قيمة الاستيراد عام ١٩٦٤ لتصل (١٤٦،٧٣٦ ألف دينار) بعد ان كانت عام ١٩٦٣ (١١٢،٤٥٨ ألف دينار) وبلغت عام ١٩٦٦ (١٧٥،١٠٠ ألف دينار) ، لكنها انخفضت عام ١٩٦٧ الى (١٥٠،٣٩٠ ألف دينار)[41]، اذ بلغ نسبة استيراد الشركات التابعة للمؤسسة عام ١٩٦٥ ما بين ٥٠-٥٥٪ من مجموع استيراد العراق ، وترتب على ذلك قيام المؤسسة العامة للتجارة بأنشاء شركات ، وإعادة النظر في اختصاص بعضها لتركيز جهودها ضمن اختصاصاتها ، فمثلاً قامت المؤسسة بتحويل مكتب بيع السمنت الى شركة عامة عهد اليها استيراد كافة المواد الانشائية ، إضافة الى تسويق السمنت العراقي في الداخل والخارج ، وقد عملت هذه الشركة في بدايتها الى جانب القطاع الخاص لكي تتعرف على مشاكل استيراد المواد الانشائية.

قامت الشركات التابعة للمؤسسة بتقليص دور الوكلاء السابقين من خلال إعادة النظر في علاقة الشركات التجارية بالمجهزين في الخارج ،والذي نتج عنه الحصول على السلع بأسعار منخفضة وبالتالي خفض أسعار هذه السلع على المستهلك[42]. انخفضت نسبة استيراد المؤسسة العامة للتجارة في عامي ١٩٦٦-١٩٦٧ بالمقارنة مع ١٩٦٥، و سبب ذلك هو عدم وضوح سياسة الدولة الاقتصادية ، لاسيما بعد الغاء المؤسسة الاقتصادية[43]. اما عام ١٩٦٧ ساهم القطاع العام في تجارة الاستيراد بنسبة تراوحت بين ٤٢٪ و ٤٨٪[44] ، وفي الجدول رقم (2) يبين تطور المؤسسة العامة للتجارة في مجال الاستيراد[45] .

جدول رقم(2)

السنة	المبلغ (مليون دينار)	الرقم القياسي للتغيير
١٩٦٥	٢١،٨	١٠٠
١٩٦٦	١٩،٦	٩٠
١٩٦٧	٢١،٣	٩٨

من الجدول اعلاه ان الرقم القياسي الذي هو مؤشر احصائي يقيس التغير النسبي في الاسعار خلال الاعوام الثلاث اظهر انخفاض بسيط سنة 1966 لكنهُ عاد وارتفع عام 1967 وذلك لان القطاع الخاص احتل مركز الصدارة في التصدير فبلغت صادراته (67،4%) عام 1966،وانخفضت هذه النسبة عام 1967 الى (54،8%) .

فيما يخص تجارة التصدير عملت المؤسسة العامة للتجارة على تنشيط حركة التصدير الى الأسواق الخارجية العربية والأجنبية ،لاسيما منتجات السمنت والزيوت النباتية ، فارتفعت صادرات العراق عام ١٩٦٤ من السمنت ، والتي بلغت ٣٥٠ ألف طن مقارنة بعام ١٩٦٣ والتي بلغت ٢٧٧ ألف طن ، كما تم عقد اتفاقيات لتصدير ٦٠٠

ألف طن من السمنت سنوياً ، اذ صدر الى البحرين والكويت وامارت الخليج العربي سنة ١٩٦٥ (٣٤٠ ألف طن) ، والى الجمهورية العربية المتحدة (١٥٠ ألف طن)[46]، و تم عقد اتفاقية في طوكيو في حزيران ١٩٦٤ تم من خلالها رفع جميع القيود عن الاستيراد من اليابان ، ايضاً عقدت صفقات مع المانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتي لبيع ٢٥ ألف طن من التمور العراقية[47].

ارتفعت قيمة صادرات العراق خلال المدة 1965-1966من 9،5 مليون دينار الى 13،2 بليون دينار[48] ،حيث ارتفعت صادرات العراق سنة ١٩٦٥ الى الكويت، لبنان، الأردن، المغرب، السعودية، الجمهورية العربية المتحدة وتونس اذ بلغت ٧،٩٨٤،٠٠٠دينار، وبلغت سنة ١٩٦٦(١٠،٧٤٧،٠٠ دينار) ، وبلغت سنة ١٩٦٧ (١٠،٠٧٥،٠٠٠ دينار) ، و بلغت قيمة السلع المصدرة من مجموع صادرات السلع العراقية الى مختلف دول العالم ٧٪ خلال المدة ١٩٦٥-١٩٦٧[49]،

2. التجارة الداخلية

ساد الفتور والتردد قبل صدور القرارات الاشتراكية ، بسبب المطالبات بتبني الاشتراكية، فقد ترقب رجال الاعمال اصدار توضيح من قبل الحكومة لوضع حدود واضحة بين القطاع العام والخاص ، ونتيجة لهذه الأوضاع اتجه التجار نحو الاكتناز، مما أدى الى اختفاء العملة[50]. كان لقرارات تموز الأثر الأكبر على التجارة الداخلية ، اذ تم توسيع نشاط القطاع العام بشكل كبير ، فمارس تجارة الجملة من خلال توزيع البضائع المحتكرة من قبلهِ على تجار المفرد والجملة الثانويين، وعمل القطاع العام على منافسة القطاع الخاص[51]. بقي تأثير القطاع العام في التجارة الداخلية ضعيفاً مقابل القطاع الخاص الامر الذي أدى الى حدوث فجوة بين التجارة الداخلية والخارجية ، اذ فشل القطاع العام بتطوير نفسه في مجال التسويق ، وأخفق في المهام المناطة به ،على سبيل المثال لم يستطع توفير مخازن حديثة لتواكب استيرادات القطاع العام [52] ،على الرغم من سيطرة الدولة على القطاع التجاري ، الا ان الفساد انتشر فيه ، لوجود عناصر تعمل على جني الأرباح بطرق غير مشروعة ، فهيمنت العناصر غير الكفؤة ، والتي لا تملك الخبرة الكافية مما جعل القطاع العام عرضة للفوضى الإدارية والتنظيمية ، كما عمل كبار التجار على تجميع حصص وكلاء المفرد من سلع مدعومة الأسعار، وتهريبها الى الخارج ، لبيعها بأسعار عالية . عجز القطاع العام عن توفير حاجات المستهلكين الضرورية ، فقد بقي يلبي حاجات المستهلكين الأغنياء ، مما اعطى فرصة للقطاع الخاص الذي استغل الازمات لتكديس البضائع ، والتلاعب في أسعار السلع الضرورية ، وتحقيق الأرباح لصالحة[53] .

على الرغم من أن رأس المال المدفوع من قبل المنشآت التابعة للمؤسسة العامة للتجارة حوالي (١٦،٥ مليون دينار) ورأس مالها الاحتياطي (٢٠٦ ألف دينار)، وتقديم المصارف التجارية التابعة للقطاع العام تسهيلات مصرفية تجاوزت (١٢ مليون دينار) ، أي ٧٠٪ من رأس مال المنشآت الاحتياطي والمدفوعة ، الا ان نسبة الأرباح الصافية لمجموع التعامل التجاري وصل تقريباً ٤،٨٪ ،وهي نسبة منخفضة اذ ما قورنت بالأرباح قبل التأميم لذات الشركات ، وقد يعود سبب ذلك الى المصروفات الإدارية المرتفعة والتبذير ، او بسبب خفض أسعار بعض المنتجات والسلع ،وقد فسر المسؤولون ذلك الى قلة رأس المال ، والفوائد العالية للقروض التي قدمتها البنوك الحكومية للمنشأة التجارية التابعة للقطاع العام ، اذ بلغت الفوائد المدفوعة من قبل المؤسسة العامة للتجارة عام ١٩٦٥ حوالي ٣٦٠الف دينار أي ٢٧٪ من الأرباح[54].

اما القطاع الخاص فقد ذكر في مقدمة قرارات التأميم "ان اشتراكيتنا العربية لا تعني اشراف الدولة على كل الفعاليات الاقتصادية لقد تركنا مجالاً واسعاً للقطاع الخاص وللمبادرات الفردية الخاصة للعمل على تنشيط الحياة الاقتصادية للبلاد"[55]، على الرغم من ان قرارات التأميم وسعت القطاع العام ،وقللت من أهمية القطاع الخاص الا انها لم تلغي دوره ، لكن نلاحظ بعد تنفيذ هذهِ القوانين قلة الاستثمارات الفردية ،فقد بلغ عدد المساهمات والحصص في جميع الشركات المؤممة (١٨ ألف حصة) ، وزعت على (٩ الاف) شخص أي مساهمتين للمستثمر الواحد ، وان ٧٢ مستثمر لم يزد مجموع استثماراتهم عن (٢،٣ مليون دينار) أي ٣٣٠ دينار للمستثمر الواحد[56]، لكن على الرغم من توسع القطاع العام بعد قرارات التأميم الا ان القطاع الخاص بقي يحتل مركز الصدارة في

تجارة التصدير ، اذ بلغت صادراته عام ١٩٦٦ (٦٧،٤٪) من مجموع صادرات العراق ، الا انها انخفضت الى (٥٤،٨٪) سنة ١٩٦٧ مقارنة مع القطاع العام [57].

بقي القطاع الخاص مسيطراً على تجارة البيع بالجملة والمفرد ،كما انه كان يقوم بدور الوسيط بين وحدات القطاع العام نفسه من خلال المناقصات والمزايدات العامة، فنجد انه كلما زادت سيطرة وتدخل الحكومة في التجارة الخارجية ، كلما اندفع رأس المال الخاص نحو التجارة الداخلية وفرض سيطرته عليها [58] ، وقد أكد عبد الرحمن البزاز في منهاجه الوزاري عند تولية رئاسة الحكومة في 21 ايلول 1965 ان حكومته تعمل على تشجيع القطاع الخاص ، ودعمه من خلال منحة الضمانات ، والسماح له بأنشاء شركات برأس مال يصل الى مليون دينار قابل للزيادة ، وكذلك تشجيع الحكومة على إقامة قطاع مشترك يجمع بين الخاص والعام ،و استقبل رجال الاعمال ذلك بارتياح كبير ، وقد أطلق على ذلك اسم (الاشتراكية الرشيدة)[59]. وعندما تولى ناجي طالب[60] رئاسة الحكومة في 6 اب 1966 أكد ايضاً على تحقيق التعاون بين القطاعات المختلفة واهتمامه بالقطاع الخاص[61].

المبحث الثاني : اثار قوانين التأميم على القطاع الصناعي

شُكلت المؤسسة العامة للصناعة التي تعد واحدة من ثلاث مؤسسات، بموجب قرارات ١٤ تموز ١٩٦٤، وهي مسؤولة عن المؤسسات الصناعية التي تم تأميمها الى جانب المؤسسات الصناعية الحكومية التي اضيفت اليها[62]. ازداد حجم ونشاط القطاع الصناعي العام بعد قرارات التأميم ، التي اممت ٢٧ شركة صناعية كبرى تعود الى صناعات (السمنت وصناعات التشييد الأخرى، صناعة الزيوت النباتية، الصابون، الجلود، الاحذية، صناعة المنسوجات، صناعة الورق) ، فارتفعت حصة القطاع العام الى ٣٢،٣٪ مقابل انخفاض حصة القطاع الخاص الصناعي الى ٦٧،٧٪ [63] ، و بلغت قيمة راس المال الذي تم تحويلة الى المؤسسة العامة للصناعة على أثر قرارات التأميم الاشتراكية حوالي (١٩ مليون دينار) ، أي حوالي نسبة ١٨٪ من اجمالي رأسمال المؤسسة فارتفع رأسمال القطاع الصناعي العام من (٤٩ مليون دينار) الى (٦٧ مليون دينار) ، وبذلك ارتفعت النسبة من (٢٦٪ الى ٣٥٪) من المجموع الكلي لرأس المال[64].

تكون القطاع الصناعي العام قبل التأميم من ١٤ مشروع بنسبة بلغت ١،١٪ من المجموع العام للقطاع العام والخاص والمختلط ، والذي بلغ (١٢٦٢) مشروع، اما بعد التأميم فقد بلغ عدد مشاريع القطاع الصناعي العام (٤١) مشروع بنسبة بلغت ٣،٢٪ من المجموع العام ،حيث اممت الحكومة المشاريع الكبيرة التي كان لها الأثر الأكبر في الأموال المستثمرة، والتي كانت تبلغ قبل صدور هذه القوانين (٤٨،٨ مليون دينار) بنسبة بلغت (٢٦،١٪) من مجموع راس المال المستثمر في العراق، والذي بلغ (١٨٦،٧مليون دينار) بنسبة بلغت (٣٥،٣٪) وهذا يعني ان الزيادة في راس المال المستثمر بلغت ٩،٢٪[65] .

الحق بالمؤسسة العامة للصناعة ، اضافة الى ٢٧ شركة صناعية التي تم تأميمها عشرة مصالح صناعية حكومية كانت تابعة للوزارات (الاقتصاد، الصناعة والزراعة) ، هذه الخطوة خلصت هذه المصالح الصناعية الحكومية من الإجراءات الروتينية فأصبحت تعمل وفق أسس تجارية وتخلصت من الديون الكبيرة ، من خلال تسويق الكميات الكبيرة المخزونة لديها وذلك بوضع خطه للإنتاج والتصريف ، كما انها تخلصت من الفائض من عمالها وذلك بنقلهم الى شركات صناعية أخرى تابعة للمؤسسة تكون بحاجة الى يد عاملة ، ولم تعد تحتاج الى الخطة الاقتصادية في المستقبل لتوسيع رأسمالها لان المؤسسة الاقتصادية وفرت لها رأس مال من مواردها الخاصة ، الى جانب التسهيلات المصرفية التي يمكن ان تحصل عليها[66]، والجدول رقم (3) يبين بعض هذه المصالح، أي ان هذه الخطوة كانت ذات فائدة لهذه الشركات [67]:

جدول رقم (3)

المصلحة الحكومية	المحافظة	الوزارة التي كانت تابعة لها
مصلحة صنع السكاير	السليمانية	وزارة الاقتصاد
مصلحة الغزل والنسيج الحكومية	الموصل	وزارة الصناعة
مصلحة صنعة الأحذية الشعبية	الكوفة	وزارة الصناعة

مصلحة صنع السكر	الموصل	وزارة الصناعة
مصلحة تعليب كربلاء	كربلاء	وزارة الصناعة
مصلحة الخياطة	بغداد	وزارة الصناعة
مصلحة القطن الطبي	بغداد	وزارة الصناعة
مصلحة سمنت سرجنار	سليمانية	وزارة الصناعة
مصلحة سمنت حمام العليل	الموصل	وزارة الصناعة
مصلحة شؤون الالبان العامة	الموصل	وزارة الصناعة

يبدو ان الحكومة عملت على اعادة هيكلة المؤسسات بالشكل الذي يتلاءم مع اهداف قوانين التأميم الرامية بتطوير عمل القطاع الصناعي العام ودمج المعامل والشركات التي تم تأميمها مع بقية الشركات والمصالح التابعة للقطاع العام لتسهيل عملها .

قامت المؤسسة العامة للصناعة بعد ذلك بتنظيم الشركات التابعة لها وذلك بتقسيمها الى خمس مؤسسات صناعية عرفت ب (المؤسسات النوعية) وهي:

١- صناعة المواد الانشائية

٢- صناعة الغزل و النسج

٣- صناعة الأحذية و الجلود

٤- صناعة السكاير

٥- صناعة المواد الغذائية والزيوت ومشتقاتها والمنظفات[68].

قررت المؤسسة الاقتصادية ايضاً دمج عدد من الشركات الصناعية لتقليل المصاريف وتحقيق الانسجام في العمل بين المنشآت ذات الإنتاج الواحد ، وسد الحاجة من الكفاءات الغنية ، وزيادة الإنتاج وتحسينه وتقليل الكلفة ، وبالتالي خفض الأسعار ، فتم دمج (١٣ شركة) في خمس شركات وهي :

١-دمج شركة سمنت الرافدين في الموصل مع مصلحة سمنت حمام العليل وأطلق عليها (شركة سمنت الموصل)

٢-دمج شركة سمنت الفرات وسمنت المتحدة مع شركة السمنت العراقية وأطلق عليها (شركة السمنت العراقية)

٣-دمج شركة معامل طحين الدامرجي وشركة الرافدين للطحن والتجارة في شركة المطاحن الفنية وتم تغيير اسمها الى (شركة المطاحن الفنية العراقية)

٤-دمج شركة (ف.أ كتانة) مع الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع وتغيير اسمها الى (الشركة العراقية للسيارات)

٥-دمج شركات (الدخان الاهلية، دخان عبود) في شركة دخان الرافدين وتغيير اسمها الى (شركة الدخان العراقية)

لم يؤثر هذا الدمج على وضع العمال فلم يتم الاستغناء عن أي عامل او موظف ، بل ان الفائض تم نقلة الى المنشآت والمعامل الأخرى لسد النقص فيها[69] .

زاد الإنتاج الصناعي زيادة ملحوظة بعد التأميم خلال شهر أيلول ١٩٦٤ عما كان علية في شهر اب من نفس السنة لاسيما صناعة (المواد الانشائية، مساحيق التنظيف، الغزل، البطانيات وغيرها من الصناعات) بالمقابل انخفض انتاج صناعات أخرى مثل (السكاير والكبريت ومبردات الهواء والجنفاص و ورق السكاير) [70]، وتم وضع خطة شاملة لزيادة الإنتاج في بعض المعامل مثل معامل فتاح باشا لسد الحاجة المحلية من الاقمشة والبطانيات ليبلغ إنتاجه حوالي (٣٦٠ الف متر سنوياً) من الاقمشة بينما كان يبلغ إنتاجه قبل التأميم (١٨٠ الف) ، اما انتاج البطانيات بلغ ١٥٠ الف بطانية سنوياً في حين كان يبلغ ١١٠ الف بطانية قبل التأميم[71] ،و ارتفع انتاج صناعة

الاسمنت والطابوق عن عام ١٩٦٣ بنسبة ٢٠٪ كذلك صناعة المنسوجات بنسبة ١٥٪ ، كما حققت صناعة الزيوت النباتية زيادة في الإنتاج بنسبة ٢٠٪ ، وصناعة المنظفات والصابون بنسبة ١٥٪ ، وزاد انتاج الشخاط والجوت والاحذية والملابس والمدافئ النفطية وبعض المواد الكيمياوية بنسبة من ٣-٥٪ كما وظهرت صناعات جديدة مثل صناعة تجميع الراديو والتلفزيونات[72]، وارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي بالمؤسسات النوعية التابعة للمؤسسة العامة للصناعة خلال الفترة من (٤ تموز ١٩٦٤ الى نهاية شهر حزيران ١٩٦٥) من (٣٩ مليون و٩٥ الف دينار عام ١٩٦٤ الى ٤٢ مليون و٢١٠ الف دينار عام ١٩٦٥) ، وبلغ راس المال المستثمر في الصناعة (٣٥ مليون و٥٠٠ الف دينار) ، وبلغ عدد العاملين فيها ١٦ الف و٣٣٦ شخص [73]، هذا الارتفاع في قيمة الإنتاج الصناعي يعود الى زيادة كفأه هذه المنشآت، واستخدام المكننة الحديثة ، كما ان خفض أسعار المنتجات أدى الى خفض المخزون في المستودعات ، كما قامت المؤسسة العامة للصناعة بتوسيع مشاريع صناعية عدة فتم انشاء فرن ملحق في معمل سمنت السماوة التابع لشركة السمنت العراقية[74] ، و عملت على انشاء شركات صناعية جديدة مثل الشركة العامة للدواجن ، ووسعت انتاج السمنت فزاد انتاج معمل شركة السمنت المتحدة في السماوة من ٢٠٠ الف طن الى ٤٠٠ الف طن سنوياً وبكلفة بلغت مليون ونصف ، كذلك عملت على توسيع معمل سمنت الرافدين وزيادة انتاج مصلحة شؤون الالبان وشركة الغزل والنسيج العراقية وشركة الصناعات العقارية والمواد الانشائية وشركة فتاح باشا ومصلحة السكر الحكومية ، اذ ان المؤسسة لم تعد قلقة من تمويل هذه المشاريع فقد استفادت من إمكانيات المصارف المؤممة التي عملت على تمويل المشاريع الصناعية التي تم تأميمها كلما احتاجت ، اضافه الى الموارد المالية للمشاريع الصناعية نفسها [75].

سجلت صناعة المواد الانشائية خلال السنة الأولى من التأميم اعلى نسبة في الإنتاج والمبيعات بنسبة ٢١٪ و٢٢٪ تلتها صناعة الغزل والنسيج بزيادة الإنتاج بنسبة ١٧٪ وزيادة في المبيعات وصلت الى ٢٢٪ ، وسجلت صناعة الجلود والاحذية زيادة في الإنتاج والمبيعات بنسبة ١٠٪ و١٪ على التوالي وكما زاد انتاج صناعة المواد الغذائية بنسبة ٣٪ وزيادة في المبيعات بنسبة ١٥٪ وكانت اقل زيادة حققتها صناعة السكاير والتي بلغت زيادة انتاجها ١٪ وزيادة المبيعات ٣٪ [76].

بموجب قانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ الحقت المؤسسة العامة للصناعة بوزارة الصناعة وكانت في وقتها المؤسسة تضم الشركات (السمنت العراقية ،سمنت الموصل ،سمنت سرجنار، الصناعات العقارية ،المواد البنائية ،صناعات الاسبست ،الغزل والنسيج العراقية ،فتاح باشا للغزل والنسيج ،السجاد العراقية ،صناعات الجوت العراقية ،المطاحن الفنية ،طحن حبوب الشمال ،تجارة وطحن الحبوب العراقية ،الكبريت المتحدة ،اتحاد مصانع الورق ، مصلحة الغزل والنسيج الحكومية ،الخياطة العامة ، القطن الطبي العامة ،التعليب في كربلاء ، صنع الاحذية الشعبية في الكوفة ، استخراج الزيوت النباتية ،الرافدين لصناعة المنظفات ، منتوجات بذور القطن ،صابون ابو السهيل ،الدخان العراقية ، صناعة الجلود الوطنية ،باتا العراقية ،صنع السكاير في السليمانية ،شؤون الالبان العامة ،السكر في الموصل ،العامة للأجهزة والمعدات الكهربائية ، العامة للحياكة في الموصل ،العامة للدواجن)[77]. وفي الجدول رقم (4) مقارنه بين انتاج ومبيعات المنشآت الصناعية التابعة للمؤسسة الاقتصادية خلال ١١ شهر بعد التأميم مع المدة المماثلة قبل التأميم وبها تظهر الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية[78].

جدول رقم (4)

اسم المؤسسة النوعية	قيمة الانتاج (بألاف الدنانير)		النسبة المئوية	قيمة المبيعات (بألاف الدنانير)		النسبة المئوية
	قبل التأميم	بعد التأميم		قبل التأميم	بعد التأميم	
صناعة المواد الغذائية	١٥٩٣٩	١٦٥٤١	٣	١٤٥٥٩	١٦٦١٢	١٥
صناعة الغزل والنسيج	٤٧١٨	٥٥٤٨	١٧	٣٩٦٥	٤٨٧٢	٢٢
صناعة السكاير	٩٢٦٧	٩٣٥٠	١	٩٥٢٢	٩٧٩٦	٣
صناعة الجلود والاحذية	١٩١٣	٢٠٩١	١٠	١٩٦٢	١٩٧٥	١
صناعة المواد الانشائية	٥٦٢١	٦٨١٦	٢١	٦٤٢٣	٧٩٤٤	٢٣

المجموع	٣٧٤٥٧	٤٠٣٤٩	٧	٣٦٤٣١	٤١١٩٩	١٣

ظهرت الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية في عام ١٩٦٦ اذ زاد انتاج الاسمنت والمواد الانشائية بنسبة ٥،٠٪ وزادت مبيعاتها بنسبة ٥،٠٪ ، وارتفع انتاج الغزل والنسيج بنسبة ١١،٠٪ وارتفعت مبيعاتها بنسبة ٢٠،٠٪ ، اما صناعة المواد الغذائية والمنظفات، الزيوت والطحين، فزاد انتاجها بنسبة ١٣،٠٪ وارتفعت مبيعاتها الى ١٠،٠٪ وكذلك ارتفع انتاج صناعة السكاير والكبريت وورق السكاير الى نسبة ٤،٠٪ وزادت مبيعاتها بنسبة ٦،٠٪ وارتفع انتاج صناعة السجاد بنسبة ٥٠،٠٪ كذلك صناعة الجنفاص الى ٣٤،٠٪ وصناعة السكر الى ٢١،٨٪ [79].

بلغ مجموع الأموال المستثمرة في الصناعة من قبل المؤسسة العامة للصناعة عام ١٩٦٧ (٤٣ مليون دينار) ،وفاق انتاج بعض المنشآت الطاقة الإنتاجية مثل المنشآت المنتجة للسمنت حيث ارتفعت صادراتها50% عن عام 1966، وبلغ عدد العمال فيها ١٧ الف عامل وموظف ، كما تم توسيع المنشآت والمعامل التابعة للمؤسسة العامة للصناعة وبلغت نسبة الزيادة في الأموال المخصصة للتوسعات ٦٠٪ عام ١٩٦٨ عن عام ١٩٦٦ ،وارتفعت قيمة الإنتاج بنسبة ٨٪ وزادت مبيعاتها بنسبة ٩٪ ، اذ ارتفع انتاج ومبيعات صناعة السمنت والمواد الانشائية بنسبة ٥٪ ،وصناعة الغزل والنسيج ارتفع انتاجها بنسبة ٥٪ ، و٢٠٪ زيادة في مبيعاتها ، وزاد انتاج صناعة المواد الغذائية والمنظفات والطحين والزيوت بنسبة ١٣٪ ، وارتفعت مبيعاتها الى١٠٪، كما وسجلت صناعة الكبريت وورق السكاير وصناعة السكاير زيادة في انتاجها بلغت ٤٪ وزيادة في مبيعاتها بنسبة ٦٪ ،وارتفعت جودة الإنتاج وأصبحت تضاهي المنتجات الأجنبية [80].

قامت المؤسسة بإلغاء وإعادة النظر في بعض الاتفاقيات المعقودة بين الشركات الصناعية المؤممة ، وشركات اجنبية مقابل استعمال علامات تجارية معينة فتم انهاء الاتفاقية بين شركة منتوجات بذور القطن وشركة يونيليفر [81] مقابل استعمال علامة صابون لوكس وأنواع أخرى وتم تخفيض الأجور التي تتقاضاها الشركة الأجنبية الى (١٠ الاف دينار سنوياً) ، وهذا وفر (١٠٠ الف دينار) للمؤسسة ، ايضاً تم تعديل الاتفاق بين شركة بروكتر اند كامبل[82] وشركة الرافدين للمنظفات التي تنتج مسحوق تايد ، والاتفاقية بين شركة الكبريت المتحدة التي تنتج الشخاط صاحب علامة الثلاث نجمات وبين الشركة السويدية صاحبة العلامة ، وبين شركة اتحاد مصانع الورق والشركة التي تستعمل علامتها ، وقد وفر ذلك (١٠٠ الف دينار) سنوياً من الاتفاقيات الثلاث ،و زاد عدد المشاريع والمؤسسات في القطاع الصناعي العام خلال الفترة من ١٩٦٥-١٩٦٨ (من ٢٦٢٦٨) سنة ١٩٦٥ الى(٢٧٩٨١) سنة ١٩٦٧، فنتج عن ذلك زيادة قيمة الإنتاج الصناعي في القطاع العام من ٦٧،٥ مليون دينار سنة ١٩٦٥ الى (٨١،٣ مليون دينار) سنة ١٩٦٨ [83].

ازداد عدد العاملين في المنشآت الصناعية المؤممة على اثر قوانين التأميم الاشتراكية فبلغ خلال المدة (1965-1966)(14952) عامل ، وخلال المدة(1966-1967)(15127) عامل ، وبلغ عدد العمال خلال المدة (1967-1968)(16702) ، من خلال هذه الزيادة في اعداد العمال يتبن لنا ازدياد المؤسسات الصناعية خلال هذه الفترة[84]. فاذا ما اجرينا مقارنة بين اعداد العمال قبل التأميم وبعد التأميم نجد ان عدد العمال في المشاريع الحكومية المنتسبة بلغ (5,514) قبل التأميم بنسبة 10,7% اما بعد التأميم فبلغ عددهم (15,110) بنسبة 39,3% ، وبلغ عدد العمال في المشاريع الاهلية المنتسبة قبل التأميم (44,194) عامل بنسبة 85,5% في حين بلغ عددهم بعد التأميم(39,598) بنسبة 66,9 ، وبقيت اعداد العمال في المشاريع الاهلية المسجلة نفسها قبل التأميم وبعده[85] .

عُدت قوانين التأميم فيما يتعلق بالقطاع الصناعي الخاص ضربة قوية اثرت فيه بشكل كبير ،اذ أدت الى انكماش رأس المال الخاص المستثمر في المشاريع الصناعية الكبيرة والشركات المساهمة ، وجعلت مشاركته فقط في الصناعات الحرفية الصغيرة[86] ، فقد كانت تبلغ المشاريع الصناعية التابعة للقطاع الخاص قبل التأميم حوالي (١٢٤٨) مشروع أي بنسبة ٩٨،٩٪ من المجموع الاجمالي ، وأصبحت بعد التأميم (١٢١٦)مشروع فانخفضت النسبة الى ٩٦،٧٪ [87]،وفي الجدول رقم (5) توضيح للعلاقة بين القطاع العام والخاص في الصناعة التحويلية قبل التأميم وبعد التأميم[88] .

جدول رقم(5)

عدد المشاريع				رؤوس الأموال المستثمرة(بالمليون)				عدد العاملين من مجموع عدد العاملين الكلي(52708عامل)			
العام		الخاص		العام		الخاص		العام		الخاص	
القيمة مليون دينار	نسبة مئوية	القيمة مليون دينار	نسبة مئوية	القيمة مليون دينار	نسبة مئوية	القيمة مليون دينار	نسبة مئوية	القيمة مليون دينار	نسبة مئوية	القيمة مليون دينار	نسبة مئوية
14	١	١٢٤٨	٩٨،٩	٤٨،٨	٢٦،١	١٣٧،٩	٧٣،٥	٥٥١٤	١٠،٧	٤٦١٩٤	٨٩،٣
٤١	٣١٢	١٢٧٦	٩٦،٧	٦٦،٨	٣٥،٣	١٢١،٨	٦٤،٥	١٥١١٠	٢٩،٢	٣٧٥٩٨	٧٠،٧

من خلال هذا الجدول يظهر اثر قوانين التأميم على اتساع وتطور القطاع العام عما كان عليه قبل التأميم والذي انعكس بشكل كبير على زيادة اليد العاملة في هذا القطاع ورأس المال المستثمر فيه.

انخفضت نسبة استثمار رأس المال الخاص في مشاريع القطاع الخاص من ١٣٧،٩ مليون دينار الى ١٢١،٨ مليون دينار ، وبالتالي قلت نسبة الاستثمار فيه من ٧٣،٥٪ الى ٦٤،٥٪ وبلغت نسبة الانخفاض ٩،٢٪ ، اما بالنسبة للعاملين في القطاع العام والخاص فأن الجدول رقم (8) يوضح انخفاض عددهم في القطاع الخاص، وهذا يعني ان عدد العمال في القطاع الخاص انخفض بنسبة قدرت ب٨،٦٪ [89]. "ان أهمية هذه القرارات لا تقاس بالتحول الكمي في رؤوس الأموال الصناعية من القطاع الخاص الى العام بمقدار التغير النوعي الذي حصل في تحديد ميادين الاستثمار الطبيعي للقطاع الخاص" اذ انخفضت مساهمة القطاع الخاص في الصناعة من ٢٥٪ الى ١٣٪ [90].

حضي القطاع الخاص على الرغم من ذلك بدعم الدولة، فقد بلغ مجموع السلف التي منحها المصرف الصناعي نصف مليون دينار خلال ثلاث اشهر مع تقديم كافه التسهيلات والاعفاءات ،ونتج عن ذلك ان بلغ مجموع الاجازات الممنوحة خلال المدة (تشرين الثاني ١٩٦٤- شباط ١٩٦٥) (١١٨) إجازة ، وقد بلغ رأس مال ٥٧ مشروع (٨٧٩ الف دينار) ،ومع ذلك طالب الاتحاد العام للصناعات العراقي بأن تعجل الحكومة في صرف التعويضات ليعمل مستحقيها على استغلالها في مشاريع جديدة ، وزيادة المواد الأولية المشمولة بالإعفاءات في القطاع الخاص ليتساوى فيها مع القطاع العام[91] ، وصرح هاشم الدباغ مدير عام اتحاد الصناعات العراقي آنذاك بانه من الصعب التنسيق بين القطاع الخاص والعام، لوجود تناقض في النظام الاقتصادي، فالحكومة تسعى لتطوير القطاع العام على حساب القطاع الخاص وأبعاده في المستقبل[92].

ادت قرارات التأميم الاشتراكية الى اتساع القطاع الصناعي العام مع ذلك كان اجمال مساهمته في تكوين الناتج المحلي وتطور القطاع الصناعي ضعيف وهزيل ، حتى انه كان في خدمة القطاع الخاص خلال هذه المدة[93]، وذلك يعود الى الطبيعة البيروقراطية لأجهزة التنفيذ التي وضعت هذا القطاع المهم (العام) في خدمة العناصر اليمنية والبيروقراطية التي تحكمت بأجهزة التنفيذ ، والتي لم تكن قادرة على استيعاب امكانيات هذا القطاع المهمة ، فكانت تتحكم بصورة مباشرة او غير مباشرة بزمام الأمور في البلاد ، مما جعل القطاع الصناعي العام "عالة على الدولة يستنزف ميزانيتها بدلاً من ان يسهم في تطور الاقتصاد الوطني"[94] ،فقد كان تطور القطاع العام تطوراً نسبياً فقد حقق القطاع الخاص زيادة في الانتاج قدرت (21،9) مليون دينار خلال المدة 1965-1967،بينما القطاع العام حقق(13،8) مليون دينار خلال المدة نفسها [95] .

اثرت قوانين التأميم ايضاً على القطاع الصناعي المختلط فالشركات التابعة لهذا القطاع ،التي شملتها قوانين التأميم كانت من انجح الشركات الصناعية ، والتي بلغت رؤوس أموالها الاسمية (٧٩٢٥) ألف دينار والمدفوع (٧٧٦٦) ألف دينار بلغت مشاركة المصرف الصناعي فيها بنسبة ٩٣٪ من مجموع استثماراته في القطاع المختلط ، وبلغ عدد هذه الشركات ٧ شركات هي (الاسمنت العراقية ، صناعة الجلود الوطنية ، الجوت العراقية، الصناعات العراقية ، تجارة وطحن الحبوب) فتقلص دور القطاع الصناعي المختلط[96].

اثرت قوانين التأميم الاشتراكية بشكل كبير على الاقتصاد العراقي حيث اصبحت الدولة هي المتحكمة فيه من خلال سيطرتها على التجارة وذلك باحتكارها استيراد بعض السلع والمنتجات الضرورية ، وكذلك سيطرتها على الصناعات المهمة .

الخاتمة:

1-سيطر القطاع العام على الاقتصاد بعد اصدار قوانين التأميم ، واصبحت الدولة هي المتحكمة فيه ، لاسيما بعد احتكارها استيراد بعض السلع والمنتجات الضرورية ، وسيطرتها على الصناعات الكبرى .

2-شعرت الحكومة بأنه من الخطأ تولي مؤسسة واحدة وهي المؤسسة الاقتصادية على كافة المؤسسات الفرعية (التجارية و الصناعية والتأمين) وسيطرة المؤسسة العامة للمصارف على البنك المركزي وبقية المصارف ، وامتلاكها صلاحيات تتعارض مع صلاحيات الوزراء ، لذلك اصدرت الحكومة قرار الغت بموجبة المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف ، وحملتها كافة الاخطاء التي صاحبت تنفيذ القرارت الاشتراكية ، واعادة سيطرة الوزارات على المؤسسات العامة .

3- ازدياد انتاج المؤسسات و المنشآت التي اممت مما شجع على توسيع المشاريع الصناعية ، والذي ادى بدوره الى زيادة اليد العملة ، بالمقابل اخافت قوانين التأميم الاشتراكية القطاع الخاص ، الذي لجأ الى تهريب الاموال والاكتناز وكذلك عدم تطوير المشاريع الخاصة خوفاً من تأميمها ، فانخفضت نسبة اليد العاملة في هذا القطاع المهم .

4-على الرغم من تأثر القطاع المختلط بقوانين التأميم ، اذ شملت هذه القوانين (7شركات) الا ان الدولة عملت على تشجيع القطاع المختلط بعد ان اممت اهم الشركات في هذا القطاع ، وقدمت له كافة التسهيلات والضمانات لطمأنت اصحاب رأس المال للاستثمار فيه .

الهوامش

[1] طاهر يحيى ولد عام 1914 في مدينة تكريت دخل بعد انهاء دراسته المتوسطة عام 1929 دار المعلمين وبعد تخرجه منها عمل معلماً في مدرسة المأمون الابتدائية في بغداد وفي مدرسة الاعظمية الابتدائية التحق بعدها بالمدرسة العسكرية بعد السماح للمعلمين بذلك عام 1935 وتخرج منها عام 1936 برتبة ملازم ثان تولى عدة مناصب عسكرية وكان احد اعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار احيل الى التقاعد عام 1957 بعد اثارة الشكوك حولة وبعد ثورة 14 تموز 1958 تم تعيينه مديراً عاماً للشرطة توفي عام 1986 للمزيد ينظر: جمال صبحي طالب ، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية للبنات ، 2015.

[2]المصدر نفسة،ص28 .

[3]علياء محمد حسن الزبيدي ، العهد العارفي في العراق 1963-1968 ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد ،2013،ص163 .

[4]خير الدين حسيب ولد في اب 1929 في الموصل اكمل دراسته الثانوية عام 1947 اضطر الى العمل لأعاله عائلته فتأخر في الالتحاق بالجامعة الى عام 1950 دخل كلية التجارة في بغداد وتخرج منها عام 1954 الاول على دفعته ارسلته وزارة النفط بعثه دراسية على نفقتها الى لندن حصل على الماجستير من مدرسة الاقتصاد في لندن وحصل على ماجستير ثانية من مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية عام 1957 كما حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كامبردج تدرج في المناصب الحكومية حتى اصبح عام 1963 مديراً للبنك المركزي العراقي توفي عام 2021 للمزيد ينظر: عاصم حاكم عباس الجبوري ونضال ابو جواد امانة الكرعاوي ، خير الدين حسيب ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الدولي لمئوية الدولة العراقية ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب ،15-16 ايلول 2012؛ ar.m.wikpedia.org

[5]صبحي عبد الحميد، العراق في سنوات الستينات 1960-1968 ، دار بابل ،العراق ، 2010،ص163؛ عاصم حاكم عباس الجبوري و نضال ابو جواد امانة الكرعاوي ،المصدر السابق، ص5-14.

[6] عبد الرحمن البزاز ولد عام 1913 في بغداد اكمل دراسته الابتدائية في مدرسة دار السلام عام 1928 بعدها دخل الثانوية المركزية التي تخرج منها عام 1932 وقد اهله مستواه العلمي الدخول الى كلية الحقوق التي تخرج منها عام 1935 ارسل بعثة الى جامعة لندن عام 1938 الا انه لم يتم الاعتراف بدراسته في العراق لذلك اعاد دراسة الحقوق في جامعة لندن اسس رابطة الطلاب العرب في لندن عام 1938 وساهم في تأسيس الجمعية الاسلامية بعد عودته الى العراق تسلم عدة مناصب في الدولة للمزيد ينظر : محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17تموز 1968 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ،2002

[7]امين هويدي ، كنت سفيراً في العراق 1963-1965 الفرص الضائعة للوحدة العربية ،ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2017 ، ص224.

[8]صبحي عبد الحميد، المصدر السابق ،ص163؛ عاصم حاكم عباس الجبوري و نضال ابو جواد امانة الكرعاوي ،المصدر السابق، ص5-14.

[9]عبد العزيز الحافظ ولد عام 1924 في بغداد وهو اقتصادي وسياسي حاصل على شهادة الدكتوراه في اقتصاديات النفط عمل عميد كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد من عام 1959 الى عام 1960 تولى منصب مدير الشعبة الاقتصادية في مديرية الصناعة العامة التابعة لوزارة الاقتصاد وشغل منصب رئيس ديوان الرقابة المالية شغل منصب وزارة المالية من 12 ايار 1963 الى 3ايلول 1965: ar.m.wikipedia.org

[10]محمد جواد العبوسي ولد عام 1925 حاصل على شهادة الدكتوراه في اقتصاديات النفط عمل استاذاً في جامعة بغداد بعدها تولى منصب عميد كلية التجارة والاقتصاد بين سنتي 1959-1960 شغل منصب مدير الشعبة الاقتصادية في مديرية الصناعة العامة في وزارة الاقتصاد ، تولى وزارة المالية سنة 1963 ، واصبح وزيراً للتخطيط عام1964 للمزيد ينظر :ابراهيم العلاف ، مدونة الكترونية ،13ايلول 2015 : http:||wwwallafblogspotcomblogspot.com

[11]علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق،ص181.

[12]عارف عبد الرزاق ، بوابات الحقيقة ،دار المعارف ،د.م ، 2020،ص196؛ رشيد مصلح ولد عام 1917 في مدينة تكريت بعد اكمال دراسته الابتدائية والثانوية دخل الكلية العسكرية عام 1937 وتخرج منها برتبة ملازم ثان احيل على التقاعد بعد فشل حركة عبد الوهاب الشواف عام 1959 ولحقده على عبد الكريم قاسم تقرب من كل العناصر المعادية لعبد الكريم شارك في انقلاب 8شباط 1963 واصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة وحاكماً عسكرياً ،شارك في انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 الذي قاده عبد السلام عارف توفي عام 1971 للمزيد ينظر : هادي حسن عليوي ، رجالات العراق الجمهوري من عبد الكريم قاسم الى صدام حسين ، مكتبة المجلة ،بغداد ، 2018 . ،ص286-289-290.

[13]المصدر نفسة ، ص289.

[14]جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري 1958-1968 ،ج8 ،بيت الحكمة ، بغداد ،2004، ص257.

[15]خير الدين حسيب ، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الاولى ، المؤسسة الاقتصادية ،بغداد ،1965، ص4.

[16]اتفاقية الوحدة اتفاقية ثلاثية عقدت بين العراق وسوريا ومصر وتم الاتفاق على ان تكون القيادة فيها قيادة جماعية لكن هذه الاتفاقية تم الغائها بعد اربعة اشهر للمزيد انظر: مجيد خدوري ،العراق الجمهوري ،الدار المتحدة للنشر ، بيروت ،1974،ص278

[17]صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 في العراق ،" مجلة" جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، ع2،مج17 ،شباط2010 ، ص304 .

[18]علي شيت محمود ، العراق والسياسة العربية 1963-1967 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، 2009 ،ص48-51 .

[19]جمال صبحي طالب ، المصدر السابق ،ص70-71 ؛ علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ،ص120.

[20]صلاح عريبي عباس ، المصدر السابق، ص302.

[21]فيبي مار ، تاريخ العراق 1921-2003،ت:مصطفى نعمان احمد ،دار ومكتبة المجلة،بغداد،2020 ، ص236.

[22]التأميم : هو نقل ملكية وسائل الانتاج والتبادل من الافراد الى الدولة وتحويلها للمنفعة العامة بدلاً من المنفعة الخاصة ويعتبر التأميم ظاهرة اشتراكية للتخلص من سيطرة الفئة البرجوازية ونفوذها الاقتصادي والسياسي وبدأت فكرة التأميم تظهر وتنتشر بعد الحرب العالمية الاولى (1914-1918) والازمة الاقتصادية العالمية عام 1929 ، وزادت بعد الحرب العلمية الثانية (1939-1945) واستخدم التأميم في الاتحاد السوفيتي على نطاق واسع : صلاح عريبي عباس ، المصدر السابق، ص297.

[23]قامت الحكومة بتأميم ثلاث شركات تجارية كبرى في حين لم تشمل قوانين التأميم 16 شركة مساهمة ذات رأس مال بلغ (5)ملايين دينار و232 شركة ذات مسؤولية محدودة بلغ رأسمالها (9) ملايين دينار : صفاء الحافظ ، القطاع العام وافاق التطور الاشتراكي في العراق ، دار الفارابي ، بيروت ، 1971 ،ص97.

[24] المصدر نفسه، ص85.

(25) تقي عبد سالم العاني، تطور القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة للقطاع العام في التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1974، ص185-186.
(26) الاقتصادي، "مجلة" صادرة عن جمعية الاقتصاديين العراقيين، ع3، السنة الخامسة، تشرين الثاني١٩٦٤، ص٩٩.
(27) التجارة، " مجلة" تصدرها غرفة تجارة بغداد ،ج ٣-٤، السنة السابعة والعشرون ، أيلول-كانون الثاني١٩٦٤، ص٢٢٥-٢٢٨.
(28) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، ع 8،9، السنة السابعة، 1964، ص4.
(29) خير الدين حسيب ولد في اب 1929 في الموصل اكمل دراسته الثانوية عام 1947 اضطر الى العمل لأعاله عائلته فتأخر في الالتحاق بالجامعة الى عام 1950 دخل كلية التجارة في بغداد وتخرج منها عام 1954 الاول على دفعته ارسلته وزارة النفط بعثه دراسية على نفقتها الى لندن حصل على الماجستير من مدرسة الاقتصاد في لندن وحصل على ماجستير ثانية من مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية عام 1957 كما حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كامبردج تدرج في المناصب الحكومية حتى اصبح عام 1963 مديراً للبنك المركزي العراقي توفي عام 2021 للمزيد ينظر: عاصم حاكم عباس الجبوري ونضال ابو جواد امانة الكرعاوي ،المصدر السابق .؛ ar.m.wikpedia.org
(30) علي عبد المنعم السيد، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ، بحث منشور ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية : القطاع العام والقطاع الخاص ، مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، القاهرة ، ص٣٤١-٣٤٢.
(31) الجمهورية، صحيفة ،ع522، 17حزيران1965،ص4.
(32) الجمهورية، صحيفة،ع ٢٥٨، ١٤ أيلول١٩٦٤،ص7.
(33)مصلحة المبيعات الحكومية تأسست عام ١٩٥٩ وفق قانون رقم ١٧٣ وكان الغرض منها هو ان تحل محل وزارة المالية في استيراد احتياجات المؤسسات الحكومية وعقد اتفاقيات التجارية وتصدير المنتجات لحساب الحكومة لكن عام ١٩٦٠ أصبحت مسؤولة عن تصدير الاسمنت العراقي وبعدها استيراد السكر والطحين وكان لها عام ١٩٦٣ (٨٣٩وكيل) للمزيد ينظر: عبد الأمير العبود، حول الاحتكار الحكومي لتجارة العراق الخارجية، "مجلة" القانون والاقتصاد، جامعة البصرة هيئة القانون الاقتصادي، ع ٣- ٤، مج 2 ، ١٩٧٠، ص٢٥٨-٢٥٩.
(34) تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق، ص١٨٨-189؛ عبد الأمير العبود، المصدر السابق، ص٢٦٤-٢٦٥.
(35) تقي عبد سالم العاني ، المصدر السابق ، ص189.
(36) عبد الامير العبود، المصدر السابق، ص٢٦٤-٢٦٥.
(37) تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق، ص١٩٩.
(38) حميد فجر ذياب الدليمي ،التطورات الاقتصادية في العراق 1963-1968،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة المستنصرية ،كلية التربية ، 1999، ص٢١٣.
(39) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٣٨٩.
(40) الوقائع العراقية، صحيفة، ع١٢٠٠، ١ كانون الأول ١٩٦٥؛ الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ، ع 4، السنة السادسة ، ١٩٦٥، ص٢٠٥؛ سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق، مطبعة الامة ، بغداد، 1971، ص١٠٣-١٠٤.
(41) الجمهورية، صحيفة، ع ١٣٨٧، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٧، ص٤.
(42) حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص٢١٧.
(43) صوت العمال،" صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ، ع٤٢، السنة الاولى ، السبت ٢٤ تموز ١٩٦٥، ص١١-١٢.
(44) تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق، ص١٩١.
(45) عبد الأمير العبود، المصدر السابق، ص٢٦٩.
(46) تقي عبد سالم العاني ، المصدر السابق ، ص191.
(47) محمود محمد الجنيب، اقتصاديات العراق، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ١٩٦٩، ص٢٨٢-٣٤٥.
(48) الاقتصادي ، "مجلة" تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين ، ع ٣، السنة الخامسة ، تشرين الثاني ١٩٦٤، ص١٠٠.
(49) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي ،حزيران ١٩٦٧، ص٢٩٦.
(50) محمود محمد الجنيب، المصدر السابق ، ص٢٨٢-٣٤٥.
(51) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، السنة السابعة ، ع 8-9، ١٩٦٤، ص١.
(52) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٤٠٠؛ تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق، ص١٩٧.
(53) المصدر نفسة، ص٢٠٤.
(54)حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص216.
(55) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٣٩٣.
(56) مقتبس من : ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت، من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، ت: مالك النبراسي، منشورات الجمل، د.م،٢٠٠٣، ص١٤٢-١٤٣.
(57) الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي، ع ٤، السنة الخامسة، كانون الأول ١٩٦٤، ص٢٩.
(58) حميد فجر ذياب الدليمي ، المصدر السابق، ص٢٣١.

(59) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص401.
(60) ناجي طالب ولد عام 1917في الناصرية بعد اكماله دراسته الابتدائية والثانوية التحق بالكلية العسكرية عام 1937 وكان من الطلاب المتميزين وتخرج منها برتبة ملازم ثان شارك في الحرب العراقية البريطانية 1941 اختير كمرافق للملك فيصل الثاني عام 1944 الا انه التحق بكلية الاركان الحربية بعد اربعة ايام من توليه هذا المنصب وتخرج منها عام1946 عين مرافقاً للملك وفي عام 1947 نقل الى الكلية العسكرية كمعلم فيها بعدها عين كمعلم في كلية الاركان وشغل عام 1954 ملحقاً عسكرياً في السفارة العراقية في لندن انضم الى اللجنة العليا للضباط الاحرار عام 1956 اصبح وزيراً للشؤن الاجتماعية عام 1958 الانه استقال بدون ذكر الاسباب الحقيقة عام1959 عين وزيراً للصناعة بعد انقلاب 8شباط 1963 عين وزيراً للوحدة عام 1964 وعضواً في مجلس الرئاسة المشترك عام 1965 اسند اليه تشكيل الحكومة عام 1966 قدم استقالته عام 1967 توفي عام 2012 : للمزيد ينظر حيدر حنون علي العتابي ، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1968 ،ط2،دار الثقافة العربية ، العراق ،2013.
(61) المصدر نفسة، ص156؛ خضير سطم مكحول المعاضيدي، حكومة عبد الرحمن البزاز1965-1966 ، "مجلة" جامعة تكريت للعلوم، ع3،مج 19، اذار2012، ص374.
(62) الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ، ع3، السنة السابعة، ايلول1966، ص6.
(63) سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق، ص٨٤.
(64) مدحت كاظم القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.م ، د.ت، ص٣٧.
(65) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٢١٢-١٢٢
(66) صلاح عريبي عباس، المصدر السابق، ص٣٢٦-٣٢٧.
(67) صوت العمال،،" صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع ٤٢، السنة الاولى ،٢٤حزيران١٩٦٥، ص١٥.
(68) الاقتصادي،، "مجلة" تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين، ع٤، السنة الخامسة، كانون الأول ١٩٦٤، ص١٠٣.
(69) الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ، ع٤، السنة الخامسة ،كانون الأول ١٩٦٤، ص١١٠؛ صوت العمال،" صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع٤٢، السنة الاولى ، ٢٤حزيران١٩٦٥ ،ص15-16.
(70) الجمهورية، صحيفة ، ع ٥٢٢، ١٧ حزيران ١٩٦٥.
(71) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الشهري، ع ٩-٨، السنة السابعة، ١٩٦٤، ص٢.
(72) الجمهورية، صحيفة، ع٢٠٨، ٢٦ تموز ١٩٦٥.
(73) التجارة،، " مجلة" تصدرها غرفة تجارة بغداد، ج٣،السنة الثامنة والعشرين، أيلول ١٩٦٥.
(74) الجمهورية، صحيفة، ع٥٦٩، ٤ اب ١٩٦٥.
(75) الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي، ع٤، السنة الخامسة، ١٩٦٤.
(76) خير الدين حسيب ، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الاولى ،المؤسسة الاقتصادية ، بغداد ، 1965 ، ص44.
(77) صوت العمال،" صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع٤٣،السنة الاولى، 31 تموز ١٩٦٥، ص٢.
(78) وزارة الصناعة، المؤسسة العامة للصناعة، التقرير السنوي الثالث ١٩٦٦-١٩٦٧، ص١٧٤؛ التجارة،" مجلة" تصدرها غرفة تجارة بغداد ، ج٤، السنة السادسة،٢٨ كانون الأول ١٩٦٥.
(79) صوت العمال،،" صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع٤٣، السنة الاولى ، 31حزيران١٩٦٥،ص4.
(80) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، دائرة الإحصاء والابحاث، ١٩٦٦، ص١٩-٣٢.
(81) الجمهورية، العدد ١١٨٦، ١٦ أيار ١٩٦٧.
(82)شركة بريطانية متعددة الجنسيات تأسست عام 1929مقرها في لندن تنتج السلع الاستهلاكية من طعام ومشروبات طاقة ومنتجات التجميل تمتلك هذه الشركة اكثر من 400 علامة تجارية تكونت هذه الشركة بالأساس من اتحاد شركة صناعة الصابون البريطانية (ليفر برادرز) وشركة صناعة السمن الهولندي (يوني) للمزيد ينظر : ar.m.wikipedia.org
(83)بروكتر وكامبل اكبر شركة لصناعة المواد الاستهلاكية تأسست عام 1839 في الولايات المتحدة الامريكية وكانت بدايتها في صناعة الصابون وقد توسعت صناعتها وبدأت بتصنيع وتطوير منتجات متنوعة ar.m.wikipedia.org
(84) حميد فجر ذياب الدليمي ، المصدر السابق، ص١٤٦-١٤٧.
(85)سعيد السامرائي ، القطاع العام في العراق ، ص208.
(86)عبد الرزاق الربيعي ،دور المشاريع الخاصة في التنمية الاقتصادية ،الصناعي ،"مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي، ع4 ، السنة الخامسة ، كانون الاول 1964،ص30.
(87) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه تطبيقاته واجهزته، ١٩٢١-١٩٨٠، ج١، بيت الحكمة، بغداد ، ص١٢٧.
(88) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٩١.
(89) علي عبد المنعم السيد، المصدر السابق، ص٣٤.
(90) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٩٢.
(91) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق(القطاع الخاص)، مطبعة النجوم ، بغداد، ١٩٦٨، ص٣٤١-٣٤٣.
(92) الصناعي،"مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي، عدد خاص، السنة السادسة ، شباط ١٩٦٥، ص٨-٢.
(93) الصناعي،"مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي، ع4، السنة السادسة، ١٩٦٥، ص٤٤.
(94) حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.

(95) منذر عبد الحسين الفيصل، الملكية الاشتراكية في العراق على ضوء الاشتراكية الاقليمية للفكر العربي الثوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٧٩، ص١٧٣؛ حميد فجر ذياب الدليمي ، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.
(96) المصدر نفسة ، ص147.

المصادر

اولاً. الوثائق المنشورة

1-البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق ، ع 8-9 ، السنة السابعة ،1964 .

2-البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 1966.

3-الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي العربي ، حزيران 1976 .

4-وزارة الصناعة ، المؤسسة العامة للصناعة ، التقرير السنوي الثالث 1966-1967.

ثانياً :الرسائل والاطاريح الجامعية

1. تقي عبد سالم العاني ، تطور القطاع العام في العراق مع اشارة خاصة للقطاع العام في التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 1974.

2.جمال صبحي طالب ،طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر 1914-1968 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية بنات ،2015.

3. حميد فجر ذياب الدليمي ، التطورات الاقتصادية في العراق 1963 – 1968 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 1999 .

4. علي شيت محمود ، العراق والسياسة العربية 1963-1967 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، 2009 ،ص48-51

5. منذر عبد الحسين الفيصل ، الملكية الاشتراكية في العراق على ضوء الاشتراكية الاقليمية للفكر العربي الثوري ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، 1979 .

ثالثاً :الكتب العربية والمعربة

1.امين هويدي ، كنت سفيراً في العراق 1963-1965 الفرص الضائعة للوحدة العربية ،ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2017 .

2. جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري 1958-1968 ،ج8 ،بيت الحكمة ، بغداد ،2004 .

3. حيدر حنون علي العتابي ، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1968 ،ط2،دار الثقافة العربية ، العراق ،2013.

4.خير الدين حسيب ، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الالى ، المؤسسة الاقتصادية ، بغداد ، 1965 .

5. سعيد عبود السامرائي ، القطاع العام في العراق ، مطبعة الامة ، بغداد ،1971 .

6. صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص) ، مطبعة النجوم ،بغداد ، 1968 .

7. صبحي عبد الحميد، العراق في سنوات الستينات 1960-1968 ، دار بابل ،العراق ، 2010.
8.صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق واساليبه تطبيقاته واجهزته 1921-1980، ج1 ،بيت الحكمة ، بغداد ،2002.

9.صفاء الحافظ ، القطاع العام وافاق التطور الاشتراكي في العراق ، دار الفارابي ، بيروت ،1971.

10. عارف عبد الرزاق ، بوابات الحقيقة ،دار المعارف ،د.م ، 2020.

11. علياء محمد حسن الزبيدي ، العهد العارفي في العراق 1963-1968 ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد ،2013.

12. فيبي مار ، تاريخ العراق 1921-2003،ت:مصطفى نعمان احمد ،دار ومكتبة المجلة،بغداد،2020 .

13. ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت ، من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ 1958 ، ت: مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، د.م، 2003.

14. مجيد خدوري ،العراق الجمهوري ،الدار المتحدة للنشر ، بيروت ،1974.

15. مدحت كاظم القريشي ، الحماية والنمو الصناعي في العراق ، المؤسسة العامة للدراسات والنشر ،د.م،د.ت.

16. محمد كريم المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 2002.

17. محمود محمد الجنيب ، اقتصاديات العراق ، دار الطباعة الحديثة ، البصرة ،1969.

18. هادي حسن عليوي ، رجالات العراق الجمهوري من عبد الكريم قاسم الى صدام حسين ،مكتبة المجلة ، بغداد ، 2018.

رابعاً: البحوث العلمية و المقالات

1-خضير سطم مكحول المعاضيدي ، حكومة عبد الرحمن البزاز 1965-1966 ، بحث منشور "مجلة" جامعة تكريت للعلوم ، ع 3 ،مج19، اذار 2012.

2- صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 في العراق ،" مجلة" جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، ع2،مج17 ،شباط2010

3-عبد الرزاق الربيعي ، دور الشاريع الخاصة في التنمية الاقتصادية ، الصناعي ،"مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ، ع 4 ، السنة الخامسة ، كانون الاول 1964 .

4- عبد الامير العبود ، حول الاحتكار الحكومي لتجارة العراق الخارجية ، بحث منشور "مجلة" القانون والاقتصاد ، جامعة البصرة ، هيئة القانون الاقتصادي ، ع 3-4، مج2 ، 1970

5-علي عبد المنعم السيد ، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ، بحث منشور ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية : القطاع العام والقطاع الخاص ، مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي ، القاهرة ، 1990.

خامساً: الدوريات

1-الصحف

ت	الصحيفة	العدد	السنة
1	الجمهورية	258-208 569-522 1378- 1186	1964 1965 1967
2	صوت العمال	43-42	1965
3	الوقائع العراقية	1200	1965

2-المجلات

ت	المجلة	العدد او الجزء	السنة
1	التجارة	ج/3-4	1965
2	الصناعي	4 عدد خاص-4 3	1964 1965 1966
3	الاقتصادي	3-4	1965

سادساً :شبكة المعلومات (الانترنيت)

1-ابراهيم العلاف ، مدونة الكترونية ،13ايلول2015

http:llwwwallafblogspotcomblogspot.com

ar.m.wikipedia.org -2